

Distr.: General  
14 March 2022  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة آل ثاني ..... (قطر)

المحتويات

البند 111 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org))

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-14334 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:00

## البند 111 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/76/201)

اقتصادية وسياسية وقضائية واجتماعية، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والتمسك بمبادئ المساواة والاحترام والتسامح؛ وتشجيع الحوار بين الدول. وينبغي بذل جهود خاصة لمكافحة الإرهاب الإلكتروني وتمويل الإرهاب، ومعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنع الإرهابيين من استغلال الجائحة لتحييض الآخرين على الإرهاب.

4 - واستطرد قائلاً إن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية منظمة إرهابية خطيرة مدرجة في قائمة جزاءات الأمم المتحدة ولديها آلاف الأعضاء الناشطين في أفغانستان والجمهورية العربية السورية. ولذلك فإن حكومة بلده تحت بلدا معيناً قام في الفترة الأخيرة بإزالة الحركة من قائمته للمنظمات الإرهابية بغرض تعزيز برنامجه السياسي، في عرض صارخ للمعايير المزدوجة، على التراجع فوراً عن قراره، لما فيه مصلحة المجتمع الدولي. وقال إن حكومة بلده تدعو أيضاً حركة طالبان إلى إحداث قطيعة تامة مع الإرهاب وتحت المجتمع الدولي على منع أفغانستان من أن تصبح مرة أخرى ملاذا للإرهابيين، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية ودعم جهود التعافي من الجائحة وبناء الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وأكد أن الصين تعارض الإرهاب بجميع أشكاله وستواصل المشاركة في جهود التعاون الدولي والمساهمة فيها من أجل القضاء على خطر الإرهاب الدولي.

5 - السيد أكرم (باكستان): قال إن بلده يدين الإرهاب بشكل قاطع، بما في ذلك إرهاب الدولة، بجميع أشكاله ومظاهره، وأياً كانت دوافعه. وعلى الرغم من أن باكستان نجحت في دحر الجماعات الإرهابية من أراضيها، فإنها لا تزال تواجه هجمات عبر الحدود تقوم الهند بتمويلها ورعايتها ودعمها. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تطالب بوضع حد فوري لإرهاب الدولة الذي يُرتكب ضد شعب إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية، والذي اشتدت ضراوته منذ أن أعلنت الهند تغيير وضع إقليم جامو وكشمير وشرعت في تنفيذ "حلها النهائي" في آب/أغسطس 2019. وقامت الهند أيضاً بتمويل ودعم هجمات عبر الحدود ضد أهداف عسكرية ومدنية في باكستان نفذتها كيانات أدرجتها الأمم المتحدة في قائمة المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الهجوم على سوق الأوراق المالية بباكستان في 29 حزيران/يونيه 2020، والهجوم في لاهور في 23 حزيران/يونيه 2021، وقتل المهندسين الصينيين والباكستانيين في داسو في 14 تموز/يوليه 2021. وقد اعترف مستشار الأمن القومي للهند علناً بأن البلد يقدم الدعم المالي والتنظيمي لمنظمات المرتزقة الإرهابية

1 - السيد جنغ شوانغ (الصين): قال إنه بالرغم من أن الدول بذلت جهوداً كبيرة لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي يواجه حالياً تحديات جديدة وشاقة. فلا يزال تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية نشطين في بلدان مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية والعراق، في حين تنتشر المنظمات الإرهابية في أفريقيا وشرق آسيا، مستخدمة التكنولوجيا الجديدة لنشر أيديولوجياتها، وجمع الأموال، وتجنيد الأعضاء وتوجيه الهجمات وبناء الشبكات. ومن شأن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من قبيل تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية، وتوسيع الفجوة بين الشمال والجنوب وانتشار الإيديولوجيا المتطرفة، أن تؤدي إلى تزايد أعمال الإرهاب. وفي الوقت نفسه، يُعزّل التعاون الدولي من جراء ازدواجية المعايير، والنزعة الانفرادية والتسلط واستخدام قضايا حقوق الإنسان أو القضايا الإنسانية الملقفة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2 - وأوضح أنه من الأهمية بمكان تعزيز تعددية حقيقية للأطراف وشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، ولا سيما عن طريق الاستفادة من الدور المركزي لكيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز التعاون وتشجيع بناء توافق الآراء وتيسير العمل المنسق على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويجب أن تبذل جهود مكافحة الإرهاب في ظل احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويجب تنفيذ معاهدات مكافحة الإرهاب القائمة، وينبغي إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، ينبغي للدول أن تنفذ بشكل كامل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وكذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي الاضطلاع بجميع أنشطة الوقاية والقضاء على نزعة التطرف وفقاً لسيادة القانون.

3 - وأشار إلى أن حكومة بلده ترفض تطبيق المعايير المزدوجة واستغلال مكافحة الإرهاب كأداة وتسييسها. وأي دولة تحاول استخدام الإرهاب لتحقيق مكاسب جيوسياسية لن تؤدي إلا نفسها. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي بلد أو جنسية أو دين بعينه. ومن أجل القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب، سيكون من الضروري تنفيذ استراتيجيات

وأعرب أخيراً باسم حكومة بلده عن الأمل في أن يؤدي العمل الدولي المشترك إلى اتخاذ خطوات عملية نحو القضاء على التطرف والإرهاب. وأكد أنها تدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف في إطار رؤية عالمية تتجنب الانتقائية وزدواجية المعايير.

8 - السيدة غروسو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه بعد مرور 20 عاماً على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، لا يزال العالم يتذكر أولئك الذين فقدوا أرواحهم ويحتفي بشجاعة أولئك الذين عرضوا حياتهم للخطر لإنقاذ آخرين. فالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحداً من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وجميع أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أبرز مقتل 13 مواطناً من مواطني الولايات المتحدة وما يقرب من 200 مدني أفغان في هجومي إرهابي في المطار في كابول في آب/أغسطس 2021 أن الإرهاب لا يزال مصدر قلق بالغ. ويستشري تنظيم القاعدة وداعش من خلال فروعها والمنتسبين إليهما في أفريقيا وآسيا؛ ويستخدم المتطرفون العنيفون ذوق الدوافع العرقية أو الإثنية الإنترنت لنشر إيديولوجياتهم وتشجيع ارتكاب الهجمات؛ وتواصل دول مثل إيران السعي لتحقيق مصالحها من خلال وكلائها وشركائها الإرهابيين، بما في ذلك حزب الله. بيد أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب تأتي بنتائج عكسية عندما تنتهك سيادة القانون أو تستخدم كذريعة لخنق حرية الدين أو المعتقد، أو حرية التعبير أو غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدها يعترض بشدة على الاحتجاز الجماعي للمسلمين الإيغور وغير ذلك من الانتهاكات في شينجيانغ، الصين.

9 - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن قرار الجمعية العامة 291/75 يشير إلى خطر التطرف العنيف بدوافع عرقية أو إثنية، الذي يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي حالياً. وقالت إن حكومة بلدها تشارك في الجهود المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات لمكافحة هذا التطرف. ففي حزيران/يونيه 2021، أصدرت الولايات المتحدة أول استراتيجية وطنية لها لمكافحة الإرهاب المحلي، وهو تهديد يشهده بلدها منذ أمد بعيد ولكنه برز إلى الواجهة بعد الهجوم على مبنى الكابيتول في الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة في 6 كانون الثاني/يناير 2021.

من أجل زعزعة استقرار باكستان وإعاقة النمو الاقتصادي للبلد. وبدافع من القومية الهندوسية، تقوم الحكومة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا - راشتريا سوايامسيفاك سانغ بحملة من العنف والترهيب ضد الأقلية المسلمة الكبيرة في البلد. وقد صُنفت راشتريا سوايامسيفاك سانغ في السابق كمنظمة إرهابية في الهند، وينبغي للمجتمع الدولي أن يصنفها على هذا النحو. وسيتطلب القضاء على الإرهاب الدولي نهجاً شاملاً يشمل معالجة النزاعات التي طال أمدها، والاحتلال الأجنبي وإنكار الحق في تقرير المصير في أماكن مثل إقليم جامو وكشمير وفلسطين.

6 - وقال إن وفد بلده يدين بشدة زعزعة القومية اليمينية العنيفة التي تقوم على كراهية الأجانب، والتطرف والإرهاب الموجهة ضد المسلمين، التي ما فتئت تتزايد في أجزاء معينة من العالم منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وفي هذا الصدد، يتطلع وفده إلى التقرير الذي طلبته الجمعية العامة، في قرارها 291/75، عن العمل الذي يتعين على الأمين العام الاضطلاع به من أجل التوصل إلى فهم أكبر لدوافع الجماعات التي تشن هجمات إرهابية على أساس كراهية الأجانب، والعنصرية وغير ذلك من أشكال التعصب، أو باسم الدين أو المعتقد، وأهدافها وتنظيمها والتهديد الذي تشكله. وينبغي تعديل نظام جزاءات الأمم المتحدة بحيث يأخذ في الحسبان هذه التهديدات الجديدة والناشئة وينهي وصم الإسلام والمسلمين. وينبغي تعزيز شفافية نظام الجزاءات، بما في ذلك عن طريق تعزيز مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لعمل مكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويؤيد وفد بلده أيضاً اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تستند إلى توافق الآراء وتميز بوضوح بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو الاستعماري من أجل تحقيق تقرير المصير. وأي تعريف للإرهاب في الاتفاقية الشاملة يجب أن يعكس التهديدات الجديدة والناشئة.

7 - السيد الرئيسي (عمان): قال إن حكومة بلده لا تتفك تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كان مبرره، وإنها انضمت إلى العديد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال. وترفض عمان الفكر المتطرف الذي يفضي إلى الإرهاب، وتلتزم بثقافة السلام والعدالة والتنمية المستدامة والتسامح والتعايش بين الشعوب والدول.

- 10 - واسترسلت قائلة إن الولايات المتحدة انضمت مؤخرا إلى نداء كرايستشيرش للقضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت، متعهدة بالسعي إلى تحقيق أهداف النداء مع احترام مستويات معقولة من الخصوصية والتمسك بحرية التعبير وتكوين الجمعيات المكرسة في دستور بلدها. وتعمل حكومة بلدها على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها الطوعي مع شركات التكنولوجيا الخاصة، التي تؤدي دورا مهما في تبادل المعلومات وتحديد وإزالة الدعاية الإرهابية والمتطرفة العنيفة. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الشباب، لبناء قدرة طويلة الأجل على الصمود في وجه الرسائل الإرهابية عن طريق تعزيز مهارات التفكير النقدي ونشر الروايات الإيجابية لمواجهة الدعاية.
- 11 - وأعربت عن الأسف لأن القرار 291/75 لا يتناول على النحو الواجب الشواغل الجدية المتصلة بالأمن وحقوق الإنسان المرتبطة باحتجاز المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم في ظروف غير إنسانية في مخيمات في العراق وسورية. فكثير من الدول التي ركزت بقوة على حقوق الإنسان أثناء عملية الاستعراض ترفض تناول الأزمة الإنسانية المتردية التي تشمل مواطنيها في مخيمات الاحتجاز. ومن شأن عمليات الإعادة إلى الوطن، مقترنة ببرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والمحاكمة، أن تمنع عودة ظهور داعش والعودة غير المنضبطة للمقاتلين إلى بلدانهم الأصلية في المستقبل. ومن المهم بصفة خاصة إعادة آلاف الأطفال المحتجزين حاليا في المخيمات إلى أوطانهم. ويحث وفد بلدها الدول الأعضاء على توفير الموارد والمساعدة التقنية اللازمة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، يجب على الأمم المتحدة أن ترسل إشارات موحدة لا لبس فيها بشأن الإرهاب لتجنب التراجع عن التقدم الذي تم إحرازه. واختتمت كلامها بالإشارة إلى أن بيان وفد بلدها الكامل سيكون متاحا في الجزء الخاص بالبيانات الإلكترونية في *يومية الأمم المتحدة*.
- 12 - السيد فرنانديز دي سوتو بالديراما (كولومبيا): قال إن الإرهاب يشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول. وتدين حكومة بلده الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فجميع الأعمال الإرهابية إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، ومكافحة الإرهاب حتمية أخلاقية. والعمل المنجز أثناء استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب دليل على التزام المجتمع الدولي الثابت بمكافحة الإرهاب.
- 13 - ومضى يقول إن القضاء على الإرهاب سيتطلب قطع مصادر الإيرادات والإمدادات للإرهابيين. ومن المهم بصفة خاصة التصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع مراعاة الديناميات المتطورة باستمرار للنشاط الإجرامي وأثر جائحة كوفيد-19. ومن الأهمية بمكان تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة عن مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وينبغي تزويد أصحاب المصلحة بالموارد والوسائل اللازمة لمكافحة غسل الأموال وغيره من أشكال تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال بناء القدرات في القضاء الإلكتروني. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تقي بالتزاماتها بتجميد الأصول بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع مراعاة التوصيتين 6 و 7 الصادرتين عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفيما يتعلق بالفساد، وهو ظاهرة تيسر تمويل الأعمال الإرهابية وتنفيذها، تؤيد حكومة بلده تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في عام 2021.
- 14 - وأكد على ضرورة أن تشمل الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب تعزيز التعاون التقني والعملي وتبادل المعلومات والتعاون القضائي. وينبغي أن تُتخذ جميع الإجراءات وفقا لسيادة القانون وفي إطار احترام حقوق الإنسان، وينبغي اعتبار المجتمع المدني حليفا هاما. واختتم كلامه بالقول إن كولومبيا تقوم بدورها في مكافحة الإرهاب ولكنها تدرك أن السبيل الوحيد للقضاء عليه تماما هو اتباع نهج جماعي وبذل جهود مشتركة.
- 15 - السيدة دي سوزا شميستس (البرازيل): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونبذ الإرهاب مكرس في الدستور البرازيلي كمبدأ توجيهي للسياسة الخارجية التي يتبناها البلد. كما أن التزام البلد بمكافحة الإرهاب يعكس في التشريعات المحلية، التي تتماشى تماما مع التوصيات المنبثقة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.
- 16 - وتابعت كلامها قائلة إن عدم وجود تعريف متفق عليه عالميا للإرهاب قد حال تقريبا دون التوصل إلى توافق آراء في الاستعراض الأخير لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وهو لا يزال يشكل عقبة أمام إبرام اتفاقية شاملة من شأنها أن تحقق الوحدة والاتساق اللذين تشدد الحاجة إليهما في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وقد يزيد ظهور مصطلحات مثل التشدد والتطرف العنيف من عرقلة فهم الأسباب المؤدية إلى هذه الظواهر

المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولكنه يشجعها على زيادة تعزيز التعاون في هذا الصدد. وينبغي أن تظل الجمعية العامة المحفل الرئيسي للنظر في المسائل المتصلة بالإرهاب. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75 وبالالتزام الذي أبدته جميع الوفود بتحقيق توافق آراء أثناء عملية الاستعراض. وقال إن وفد بلده يرحب أيضاً بالتركيز على مسائل هامة مثل رعاية ضحايا الهجمات الإرهابية، وأثار التكنولوجيا الجديدة على مكافحة الإرهاب، وخطر استخدام تكنولوجيا الاتصالات لنشر الكراهية.

19 - وأوضح أن أفضل طريقة لمكافحة الإرهاب هي معالجة أسبابه الجذرية عن طريق تعزيز التعليم والعدالة الاجتماعية واحترام التنوع والقضاء على الفقر والتمييز. والتعاون والتنسيق الدوليان ضروريان أيضاً. لذلك، فإن وفد بلده يؤيد إنشاء الفريق العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، بغية وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي واعتمادها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، من المهم أن يتفق المجتمع الدولي على تعريف كامل ودقيق للإرهاب.

20 - السيد سيغورا أراغون (السلفادور): قال إن وفد بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، لأنه يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين والتنمية الدولية وسيادة القانون، ويقوض حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضاف أن حكومة بلده تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الصلات المتزايدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما يقوض التماسك الاجتماعي ويؤثر تأثيراً سلبياً بوجه خاص على الأطفال والشباب. ولذلك، فقد اعتمدت قانوناً خاصاً لمكافحة أعمال الإرهاب، يغطي أنشطة العصابات التي تسعى إلى اغتصاب السلطات السيادية للدولة وتعرض الحقوق الأساسية للسكان للخطر الشديد بصورة منهجية وعشوائية. ويجري إعداد مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال، من شأنه أن يشمل جرائم جديدة، ويزيد من أحكام السجن على المجرمين، ويحسن التنسيق بين الوكالات بشأن منع غسل الأموال ومكافحته والمعاقبة عليه.

21 - ومضى يقول إن حكومة بلده أعطت الأولوية لتنفيذ خطتها للسيطرة على الأراضي، وهي خطة تهدف إلى حماية سكان السلفادور عن طريق استعادة السيطرة على الأراضي التي استولت عليها الجماعات والعصابات الإرهابية، ومنع الجريمة من خلال تنفيذ التدابير الاجتماعية وإعادة بناء نسيج المجتمع. فالأمن والتنمية الاجتماعية

وأفضل السبل لمنعها والتصدي لها. وينبغي للجنة أن تنظر في تغيير نهجها إزاء مسألة الاتفاقية الشاملة، لأن اللجوء إلى إنشاء فريق عامل بشكل سنوي للمضي قدماً بالعملية قد ثبت أنه غير فعال. ويمكن إعادة عقد اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996 من أجل إجراء العملية التحضيرية، وينبغي عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء حالة الجمود في المفاوضات.

17 - وأردفت تقول إن الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية داخل الأمم المتحدة للتصدي للإرهاب الدولي، إذ يتعين مراعاة العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية في جهود مكافحة الإرهاب. فقد خلف التحول في سلطة اتخاذ القرارات بشأن العديد من قضايا مكافحة الإرهاب من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن على مدى السنوات الأخيرة آثاراً على القانون فيما يتعلق باستخدام القوة، ويمكن أن يوضح حدوث تغيير في التدابير المفضلة للتصدي للإرهاب. ولتنشيط عمل اللجنة، يجدر التفكير في سبل تحسين عملها بشأن موضوع الإرهاب، بما في ذلك عن طريق تجنب التداخل مع عملية استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويقترح وفد بلدها أن تركز اللجنة مداولاتها على المسائل القانونية المتعلقة مثل الاتفاقية الشاملة؛ وتعريف الإرهاب؛ وحظر استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس، في سياق مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ترى حكومة بلدها أن الاستثناءات من حظر استخدام القوة المنصوص عليها في الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تفسر تفسيراً تقييدياً. وفيما يتعلق بمسألة الدفاع عن النفس على وجه التحديد، أشارت محكمة العدل الدولية مراراً إلى أن الحق في الدفاع عن النفس لا يوجد إلا بين الدول. وإذا لم تبذل جهود مكافحة الإرهاب في إطار حدود القانون الدولي العام، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، فإنها لن تخدم الغرض المنشود منها، بل ويمكن أن تعزز التطرف المفضي إلى الإرهاب.

18 - السيد أريولا راميريز (باراغواي): قال إن رفض بلده وإدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره مكرس في قانونه المحلي وهو مبدأ من مبادئ سياسته الخارجية. فباراغواي طرف في 16 صكاً دولياً لمكافحة الإرهاب، ولديها إطار تشريعي ومؤسسي قوي لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرحب وفد بلده بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ استراتيجية الأمم

25 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل كل من لجنة مجلس الأمم المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب (لجنة مكافحة الإرهاب)، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في وضع مسارات عمل متسقة لمعالجة حقائق واحتياجات مختلف المناطق وعن تطلعه إلى عمل هذه الكيانات في المستقبل بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وأضاف أن وفد بلده يرحب أيضاً بانعقاد الأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب في عام 2021. وأكد أن إكوادور ملتزمة بدعم جهود الفريق العامل الذي أنشئ بهدف إتمام العملية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز شفافية وفعالية جهود المجتمع الدولي.

22 - وعلى الصعيد الدولي، يرحب وفد بلده بالبرنامج العالمي لمكتب مكافحة الإرهاب المعني بأمن المناسبات الرياضية الكبرى والترويج للرياضة وقيمتها كأداة لمنع التطرف العنيف، ويثني على المنظمة لتعاونها المستمر في أمريكا الوسطى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل النظر في اتخاذ تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي، مع مراعاة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على كلا الصعيدين الدولي والوطني وضرورة تنفيذها مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

23 - السيد إسبينوزا كانيزاريس (إكوادور): قال إن بلده يدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها وأيا كانت أغراضها، لأنها تقوض السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول، وتزعزع استقرار المجتمع الدولي ككل. وأشار إلى أن جهود مكافحة الإرهاب لا تكون مشروعة إلا إذا بُدلت في ظل احترام القانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان. وإكوادور طرف في 12 صكاً عالمياً لمكافحة الإرهاب.

24 - وأضاف قائلاً إن أعمال العنف التي ارتكبتها على الحدود الشمالية لبلده في عام 2018 جماعات مسلحة غير نظامية مرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية أبرزت أن آفة الإرهاب يمكن أن تؤثر على أي بلد. ونظراً للصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد، من المهم الانخراط في تعاون فعال بشأن مسائل من قبيل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي حين أحرز المجتمع الدولي تقدماً كبيراً على مدى العقدين الماضيين من حيث معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، فإن هناك حاجة الآن إلى مزيد من التعاون في ضوء التطورات الحاصلة فيما يتعلق باستخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الجديدة، التي تسارعت وتيرتها بسبب جائحة كوفيد-19. وينبغي أن تتاح للدول الأعضاء إمكانية بناء القدرات في مجال معالجة أسباب التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، مثل عدم المساواة ومحدودية فرص الحصول على التعليم.

26 - السيدة هاكمان (غانا): قالت إن الإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا يشكل تهديداً للسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وللسلام والاستقرار اللازمين للتنمية الاجتماعية الاقتصادية التحولية والتكامل الاقتصادي في المنطقة. على الرغم من أن بلدها لم يكن هدفاً مباشراً للإرهاب، فإنه لم يكن في مأمن من الأثر الاقتصادي البعيد المدى للأنشطة الإرهابية في المنطقة. وغانا تدين الإرهاب إدانة قاطعة وهي ملتزمة بدعم تدابير مكافحة الإرهاب على جميع المستويات. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75 وبالالتزام الأمين العام بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقالت إنه يثني على المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لما قدمه من دعم لبناء القدرات، مما ساعد على تعزيز استراتيجيات الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب.

27 - ومضت تقول إن القضاء على الإرهاب سيتطلب استجابات قوية ومتكاملة من خلال التعاون الدولي في مجلس الأمن وغيره من المحافل. وتواصل بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعاونها الوثيق في مجال مراقبة الحدود، وجمع المعلومات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ونظم الإنذار المبكر، وبناء القدرات، والمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية. وغانا عضو في مبادرة أكرا، وهي إطار هام لمكافحة الإرهاب أنشأته خمس دول في عام 2017 استجابة لتزايد انعدام الأمن المرتبط بالتطرف العنيف في المنطقة. وينبغي تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تيسير اعتماد تدابير كلية وشاملة للجميع وفعالة لمكافحة الإرهاب. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها لقمع ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية

وتؤدي إلى الإحباط في صفوف أضعف الفئات، ولا سيما الأطفال والشباب. وستكون إعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد الجائحة من ثم وسيلة هامة لمكافحة تغذية نزعة التطرف. وتقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان حصول ضحايا الإرهاب على العدالة والرعاية الطبية والخدمات النفسية. وللضحايا أيضا دور حاسم يؤديونه في مكافحة خطابات التطرف المفضية إلى الإرهاب وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

31 - واختتم كلامه قائلا إن من المهم فرض قيود على حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، التي يجري استخدامها في الهجمات الإرهابية بوتيرة متزايدة. وقدرتها على التسبب في خسائر كبيرة في الأرواح في وقت قصير جدا تعني أنها أساسا أسلحة دمار شامل.

32 - السيد أمير (إريتريا): قال إن بلده يدين بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد ازداد الإرهاب وتطور تطورا كبيرا في العقود الأخيرة. ولئن كان الإرهاب ظاهرة عالمية، فإن انتشاره وآثاره شديدا بشكل خاص في مناطق النزاع، حيث يمكن للإرهابيين أن يستغلوا حالات الفراغ في السلطة لزيادة زعزعة استقرار البلدان والمجتمعات. وقال إن وفد بلده يؤيد الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الجمعية العامة في متابعة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتحديثها كغاية تصديها للتهديدات الناشئة من قبيل إساءة استخدام التكنولوجيا لأغراض إرهابية. وقال إن لمكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة دور أيضا في تنفيذ استجابة موحدة ومتسقة للتهديد من خلال تنفيذ الاستراتيجية.

33 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده اعتمدت عددا من قوانين مكافحة الإرهاب، بما في ذلك فيما يتعلق بغسل الأموال، وأنشأت وحدة للاستخبارات المالية وخصصت أموالا في الميزانية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وهناك سجل للأسلحة النارية والمتفجرات قائم منذ فترة طويلة. وإريتريا دولة طرف في عدة صكوك دولية وإقليمية، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته والاتفاقية بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. وفي حين أنها ليست بعد طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فقد انضمت مؤخرا إلى خمسة صكوك تتعلق بمسائل ذات صلة بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

34 - واستطرد قائلا إن بلدان القرن الأفريقي، حيث يستمر وجود التطرف والجريمة المنظمة منذ عقود، يجب أن تكون حرة في تحديد

على السواء. ولذلك، فإن حكومة بلدها، التي تعهدت بتقديم 10 ملايين دولار لدعم الأمن في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تدعو إلى تعبئة التمويل الدولي لدعم مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم.

28 - واختتمت كلامها قائلة إن الإرهاب لن يُهزم من خلال الجهود العسكرية وحدها، وأنه يلزم إقامة توازن استراتيجي بين التنمية الاقتصادية والتدابير الأمنية. وينبغي أن تأخذ النهج في الحسبان احتياجات الناس وأن تعيد تصور دور الدولة والمؤسسات الأمنية في التصدي للتهديدات الناشئة. ومن شأن تدابير القوة الناعمة الرامية إلى دعم الحكم الديمقراطي المستقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتوليد الفرص، وإعادة توزيع الثروة، أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشكل تنفيذ خطة عام 2030 جزءا من النهج العام للتصدي للإرهاب.

29 - السيد أروشا أولابوناغا (المكسيك): قال إن حكومة بلده تدين بشدة وبشكل لا لبس فيه جميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وكرر التأكيد على الحاجة إلى وجود اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وقال إن التدابير المسببة وغير القانونية لا تفعل شيئا لمكافحة الإرهاب وكثيرا ما تكون محفزة للجماعات الإرهابية. ويجب عدم التذرع بالمادة 51 من الميثاق على نحو تعسفي لتبرير استخدام القوة ضد الجهات من غير الدول. وهذه التفسيات الفضفاضة تتجاوز نطاق المادة ونطاق نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة. وقال إن الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب يجب أن تمتثل امتثالا تاما للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، من قبيل الفقر، وعدم المساواة، والتمييز، والبطالة، والافتقار إلى التنمية، ومحدودية فرص الحصول على التعليم. وينبغي أيضا مراعاة المساواة بين الجنسين وتأثير مفاهيم الذكورة في الاستراتيجيات الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وقال إن تزايد التمييز والعنف الناجمين عن التعصب وكراهية الأجانب يبعث على القلق وينبغي التصدي له من خلال تدابير لمكافحة خطاب الكراهية.

30 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تسعى إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، بسبل من بينها وضع تدابير تشريعية للتصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويميز القانون المكسيكي تمييزا واضحا بين الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم. وتفاقم جائحة كوفيد-19 الأسباب الهيكلية للإرهاب

يحكم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفيبت نام طرف في 15 معاهدة عالمية تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي أبرمت عددا من المعاهدات الثنائية المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين. وقد أظهر نجاح الأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب الالتزام القوي من جانب جميع أصحاب المصلحة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تسترشد الجهود الجماعية المبذولة في هذا الصدد باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ونتائج الاستعراض السابع للاستراتيجية، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 291/75.

37 - السيد كونفورو (مالي): قال إنه لا توجد منطقة أو بلد أو دين أو جنسية أو حضارة في مأمن من الإيديولوجيات المتطرفة العنيفة والإرهاب. وكان الإرهاب سببا في العديد من الوفيات والإصابات وتدمير الممتلكات العامة والخاصة في مالي منذ عام 2012. وفي هذا اليوم بالذات، قتل أكثر من اثني عشر جنديا ماليا في هجوم إرهابي في وسط مالي. وقد تأثر التماسك الاجتماعي الذي ظل لفترة طويلة سمة من سمات المجتمع المالي تأثرا شديدا بالحالة الأمنية. وقال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بالعمل مع شركائها للتصدي للتحديات المعقدة، وحماية السكان وممتلكاتهم، وإرساء الأمن في جميع أنحاء الإقليم. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا قويا وموحدا ضد الإرهاب والتطرف العنيف، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد. وينبغي لمكتب مكافحة الإرهاب أن يقدم مزيدا من الدعم للدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة الإرهاب مصممة خصيصا لكل حالة. ويعكس وجود 55 سكا عالميا وإقليميا تتناول الإرهاب والجريمة العابرة للحدود مستوى المأساة التي يواجهها يوميا السكان، والدول والقوات الوطنية والدولية على الأرض.

38 - واقتناعا من أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بأنه لا يمكن لأي بلد أن يقضي بمفرده على الجريمة عبر الوطنية، فإن الأعضاء يكافحون الإرهاب في المنطقة من خلال القوة المشتركة التابعة لهم، بالتنسيق مع القوات الأخرى في المنطقة. ولا تزال المجموعة تطلب منح القوة المشتركة التابعة لها ولاية قوية بموجب الفصل السابع من الميثاق والحصول على تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. وفي حين أن التدابير الأمنية الإقليمية هامة، فإنه لا يمكن القضاء على الإرهاب تماما إلا من خلال نهج عالمي يأخذ في الاعتبار

أولوياتها الخاصة، دون تدخل خارجي، في مساعيها المشتركة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وقال إن إبرام اتفاقات ثنائية وثلاثية بين دول المنطقة تطور جدير بالترحيب. ولا غنى عن الالتزام القوي والتعاون والتنسيق بين دول المنطقة دون الإقليمية والشركاء الآخرين للقضاء على الظروف التي تسمح باستمرار الإرهاب والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

35 - السيدة نغوين كوين ثي هونغ (فييت نام): أعربت عن تعازيها لضحايا الإرهاب وأسره، وقالت إن حكومة بلدها تدين إدانة قاطعة جميع أعمال الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبها وأينما ارتكبت ولأي غرض كان. وقالت إن جائحة كوفيد-19 وغيرها من أوجه الهشاشة، من قبيل البطالة، والتمييز، والكرهية، وكرهية الأجانب والظلم، عرضة للاستغلال من جانب الإرهابيين. وفي مواجهة التهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب، يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على التضامن والوحدة وأن يكفل اعتماد نهج شاملة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور تنسيقي في هذا الصدد. ومن المهم زيادة أوجه التأزر داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب أن تمتثل جميع تدابير مكافحة الإرهاب لمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والظلم. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف عن طريق القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والمصالحة الوطنية. وينبغي أن يظل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من الأولويات.

36 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها اتخذت مجموعة من التدابير لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتزاماتها الدولية المختلفة بمكافحة الإرهاب. وقد بذلت جهدا خاصا لضمان مواءمة إطارها القانوني الشامل لمكافحة الإرهاب مع قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. وقالت إن تمويل الإرهاب من جانب أشخاص اعتباريين يجرّم بموجب قانون العقوبات في بلدها. وعلى الصعيد الدولي، عملت حكومة بلدها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على بناء القدرات اللازمة لمواجهة استخدام الإرهابيين للإنترنت والتكنولوجيا الرقمية وعززت إطارها القانوني الذي

عن اغتيال رئيس هايتي مؤخرا، الذي نفذته مرتزقة كولومبيون، بعلم وكالات الأمن والاستخبارات الكولومبية. وكانت أيضا وراء المحاولة الفاشلة، التي قام بها مرتزقة تدريبوا في كولومبيا وتلقوا الدعم من حكومة ذلك البلد، لاغتيال رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية. وقال إن حكومي كولومبيا والولايات المتحدة، بحمايتهما من يمولون هذه الهجمات وينفذونها، تنتهكان قرار مجلس الأمن 1373 (2001). وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتم تفكيك الشبكة قريبا وأن تتوقف نهائيا الأنشطة الحربية الطابع التي تقوم بها كولومبيا، والتي تهدد السلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

42 - واستطرد قائلا إنه من أجل القضاء على الإرهاب، ينبغي للدول الأعضاء أن تعالج أسبابه الجذرية، وأن تتخبط في تعاون أقوى وأكثر تنسيقا، وأن نقي بالتزاماتها وتعهدهاتها حرفيا، وأن تمتنع عن تطبيق معايير مزدوجة أو استخدام جهود مكافحة الإرهاب كذريعة لتحقيق أهدافها السياسية أو طموحاتها الاستعمارية الجديدة. ويؤدي الاتجاه نحو النزعة الانفرادية، إلى جانب تجميع قوائم تعسفية بالدول التي يفترض أنها تدعم الإرهاب، إلى تقويض التعاون الدولي. وقال إن الهجمات الإلكترونية والهجمات الكهرومغناطيسية وإساءة استخدام التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والمركبات الجوية غير المأهولة هي تهديدات ناشئة تستحق الاهتمام وتستدعي العمل المنسق.

43 - السيد كوناتي (بوركينا فاسو): قال إنه بالرغم من أن التحالف الدولي ضد داعش ساعد في السيطرة على الوضع الأمني في الشرق الأوسط والأدنى، فإن الناس في جميع أنحاء غرب أفريقيا يعيشون في خوف دائم من الهجمات الإرهابية. وقد تدهورت الأحوال في منطقة الساحل في السنوات الأخيرة، مع حدوث أعمال عنف لم يسبق لها مثيل من جانب الجماعات الإرهابية المسلحة تقوض بشدة جهود التنمية وتتسبب في خسائر في الأرواح وتشريد الناس.

44 - ومن أجل معالجة هذه الحالة، اضطلعت حكومة بلده بعدد من الإصلاحات المؤسسية والقضائية. فقد أنشئ مرصد وطني لمنع النزاعات المجتمعية والتصدي لها، واعتمدت استراتيجية وطنية لمنع تغذية نزعة التطرف ومكافحة التطرف العنيف في أيار/مايو 2021. وفي آب/أغسطس 2021، نفذت الوحدة القضائية المتخصصة في قضايا الإرهاب أولى إجراءاتها. وهناك أيضا آلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقال إن حكومة بلده، اقتناعا منها بأن الإرهاب يتغذى على الفقر، تنفذ برامج تأخذ في الاعتبار الصلات بين مكافحة الإرهاب والتنمية المستدامة. وقد جرى وضع استراتيجية للتنمية العمرانية

الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. وقال إن حكومة بلده اعتمدت من جانبها استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، إلى جانب خطة عمل، من أجل البحث عن حلول للأسباب الجذرية للإرهاب، مع مراعاة الحقائق المحلية. وتمثلت الأهداف في دعم آليات الحوار فيما بين الأديان وضمن الأديان؛ وتدريب القادة الدينيين؛ وتعزيز المصادر التقليدية للاستقرار في المجتمع المحلي؛ وإدراج التنقيف بشأن ثقافة تقوم على السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج الدراسية؛ وتمويل مشاريع لتمكين المرأة والشباب، ولا سيما توفير فرص العمل اللائق للشباب. وهناك إطار قانوني وطني يتماشى مع الالتزامات الدولية للبلد من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب؛ وهو يتضمن أحكاما لمعاقبة الجناة وحماية الضحايا. وأردف قائلا إن حكومة بلده اعتمدت أيضا استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإن هناك وحدة وطنية لمعالجة البيانات المالية تعمل منذ حزيران/يونيه 2008.

39 - واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يشدد على ضرورة أن تتفق الدول الأعضاء على تعريف للإرهاب دون مزيد من التأخير، بغية التوصل إلى فهم مشترك للظاهرة، مما يضمن التعاون الدولي الفعال للقضاء على الإرهاب.

40 - السيد بيريز أيساتاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده تدين الأعمال الإرهابية إدانة قاطعة، أيا كانت دوافعها وأينما ارتكبت. وأضاف قائلا إن بلده، بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، لا يزال ملتزما التزاما راسخا بالجهود الرامية إلى تخليص العالم من الإرهاب. والإرهاب الدولي هو أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، لأنه يهدف إلى تقويض السلامة الإقليمية، وزعزعة استقرار الحكومات الشرعية، والإخلال بالنظام الدستوري.

41 - وأردف قائلا إن بلده كان ضحية للإرهاب في السنوات الأخيرة، ولكن مرتكبيه حاولوا إخفاء خطورة هذه الهجمات عن المجتمع الدولي. بل إن حكومات الولايات المتحدة وحلفائها استغللت جائحة كوفيد-19 لأغراض ارتكاب أعمال إرهابية ضد الشعب الفنزويلي. ومن الواضح أنه يجب عدم التسامح مع استخدام الإرهاب والعنف لمحاولة الإطاحة بالحكومات الشرعية. وقال إن وفد بلده قدم لمجلس الأمن أدلة متاحة للجمهور على أن شبكة خطيرة للجريمة المنظمة عبر الوطنية تقوم، انطلاقا من الولايات المتحدة، بتنظيم تدريب وتمويل مرتزقة كولومبيين لارتكاب أعمال عدوانية - بما في ذلك هجمات مسلحة وأعمال إرهاب واغتيالات - في بلدان ثالثة، بغية تيسير الإطاحة بحكوماتها وتقويض الأساس الدستوري لهذه الدول. وهذه الشبكة مسؤولة

مزيد من التقدم في هذا المجال. وقد أضيفت فقرة جديدة بشأن تعزيز آليات تقييم الاستراتيجية، بما في ذلك أثرها، وذلك بمبادرة من النرويج وسويسرا. وأعرب عن أسفه لضعف بعض الأحكام المعتمدة، ولا سيما عدم وجود تفاصيل عن النهج القائم على حقوق الإنسان في إطار الركيزة الرابعة.

49 - السيدة لاسو جيلديريس (بيرو): قالت إن بلدها يدين جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بجميع أشكالها ومظاهرها. وتقوم الديمقراطية على واجب الدول القائمة على سيادة القانون في حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن ثم فهي تستبعد العنف، ولا سيما الإرهاب، الذي يشكل إنكاراً للكرامة الإنسانية. ويجب على الأمم المتحدة، لدى اتخاذها تدابير للقضاء على العنف والإرهاب، أن تحترم القانون الدولي وتعزز حقوق الإنسان. فالإرهاب ليس وسيلة للتحول الاجتماعي؛ والعنف لا يؤدي إلا إلى الدمار وانتهاكات حقوق الإنسان، وضحاياه هم أفقر الناس وأكثرهم حرماناً.

50 - وأضافت قائلة إن القضاء على الإرهاب يتطلب التماسك الاجتماعي، والتعددية، واحترام الآخرين، وتعدد الأفكار والأديان، وحوار الحضارات، والحد من عدم المساواة والعنصرية والاستبعاد والفقر. ولذلك يجب إقامة مجتمعات أكثر شمولاً للجميع من خلال تنفيذ سياسات إنمائية وطنية وفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن إنهاء الفقر، والهدف 16، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

51 - واستطردت قائلة إنه على الرغم من الهزائم العسكرية التي لحقت بالحركات الإرهابية وخسائرها في الأراضي وقشل محاولاتها للتوسع، لا تزال هذه الحركات تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين. ويجب مكافحة الإرهاب ليس بالوسائل الثقافية والسياسية والعسكرية فحسب، بل أيضاً بمنع الإرهابيين من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت، وبمكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال التعاون الدولي، مع احترام حرية الإعلام والتعبير على الإنترنت. ويجب على الدول الأعضاء أن تحد من القدرة المالية للإرهابيين بتجريم توفير الأموال أو جمعها للقيام بأعمال إرهابية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2462 (2019). ويجب قطع الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة؛ ويجب تعزيز الاستخبارات المالية، والشفافية والرقابة في عمل الجمارك، والتعاون لمكافحة آليات تمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية المرتبطة بذلك، من قبيل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والممتلكات الثقافية والموارد الطبيعية. وبيرو ملتزمة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية

منذ نيسان/أبريل 2020، وسيبدأ مشروع مجتمعي لتنشيط منطقة الساحل وتحقيق الاستقرار فيها في الربع الأخير من عام 2021.

45 - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يدعو إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة لمكافحة التهديد المعقد الذي يشكله الإرهاب، والذي لا يمكن لأي بلد أن يتغلب عليه بمفرده. وقال إن الطبيعة غير المتناظرة للتهديد والحدود التي يسهل اختراقها بين البلدان هما من العوامل التي تزيد من تعقيد الحالة في منطقة الساحل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتقديره لإقامة المزيد من الشراكات لضمان تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب في المنطقة. وقال إن حكومة بلده ملتزمة أيضاً بالجهود المتعددة الأطراف والثنائية لمكافحة الإرهاب وضمان تنفيذ خطة عام 2030.

46 - السيد رينتر (سويسرا): قال إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001 روعت العالم وزهقت آلاف الأرواح وغيرت المجتمعات تغييراً عميقاً. وقد أدى تطور التهديد الإرهابي وانتشاره إلى تزايد صعوبة التنبؤ بالحالة الأمنية الدولية. وقال إن وفد بلده يدين الهجمات الإرهابية الأخيرة ويؤيد الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا.

47 - وأضاف قائلاً إن الأعمال الإرهابية تؤثر تأثيراً كبيراً على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن احترام القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، يشكل ركيزة من ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويتسم أيضاً بالأهمية الأساسية لمكافحة الإرهاب والسياسات الخارجية لسويسرا. ومن الضروري اتباع نهج وقائي للقضاء على الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى التحول إلى التطرف وارتكاب أعمال إرهابية. والمشاركة المنسقة من جانب جميع الجهات الفاعلة هي وحدها التي يمكن أن تقضي على الإرهاب؛ ولذلك يجب إشراك المجتمع المدني في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول. وأثنى على المنظمة لمشاركتها المستمرة، ولا سيما في تنسيق الجهود المشتركة.

48 - واستطرد قائلاً إن سويسرا دعت خلال الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى اتباع نهج كلي ومتوازن إزاء تنفيذ ركائز الاستراتيجية وشددت على الحاجة إلى تعزيز الركيزتين الأولى والرابعة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعزيز الأحكام المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من إضافة صياغة بشأن دور المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية، فإن هناك حاجة إلى

العنيف، ولا سيما في منطقة غرب البلقان، التي يشكل استقرارها واندماجها في البيئة الأوروبية - الأطلسية أولوية لحكومة بلده. وكما نُكر في قرار الجمعية العامة 291/75، يوجد في هنغاريا مكتب برنامجي إقليمي تابع لمكتب مكافحة الإرهاب. وقال إن حكومة بلده قدمت أيضا دعما ماليا لإنشاء مكتب برنامجي تابع لمكتب مكافحة الإرهاب في الرباط من أجل مكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا. وهذا المكتب عنصر فاعل عالمي هام في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ ولذلك ينبغي تحسين تمويل أنشطته.

56 - وشكر إسبانيا وعمان على تيسير إجراء الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وضمن اعتماد قرار الجمعية العامة 291/75 بتوافق الآراء. وقال إن الإرهاب هو تحد محلي وعالمي على حد سواء. وأكد أن التمسك بروح الاستراتيجية وتعزيز التعاون الدولي سيساعدان الدول الأعضاء على مواجهة العدو المشترك.

57 - السيد بيريس (سري لانكا): قال إن الإرهاب يقوض كل ما تحاول الأمم المتحدة تحقيقه. وعلى الرغم من أن مسألة الاستجابة الجماعية ما فتئت تدرج في جدول أعمال المنظمة منذ سنوات، فإنها تُعرقَل بسبب الأولويات المتباينة للدول الأعضاء، التي يبين عجزها عن اختتام المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة لأكثر من عقد من الزمن مدى انقسامها. ويجب على الدول أن تتحد لدحر الخطر العالمي المتمثل في الإرهاب، الذي يتطلب استجابة قوية متعددة الأطراف. ويجب عليها أن توضح أنه لن يتم التسامح مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في تنسيق الاستجابة العالمية للإرهاب. وقال إن وفد بلده يؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويعترف بأهمية مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من هيئات الأمم المتحدة. وينبغي للمنظمة أن تستعيد بشكل غير انتقائي، من التجارب الوطنية للدول الأعضاء لمواجهة الإرهاب، دون معاقبة الدول التي هزمت. وتشمل تلك الدول سري لانكا، التي هزمت الإرهاب على أرضها بعد أن عانت منه لما يقرب من 30 عاما. وجميع الأعمال الإرهابية إجرامية، بغض النظر عن دوافعها، وهي هجمات على الجميع. وقد أن الأوان لأن تعمل الدول الأعضاء بروح من التضامن من أجل مكافحة هذا الخطر، دون معاملة بعض الأعمال الإرهابية باعتبارها مبررة، أو إدانة بعض الإرهابيين مع غض الطرف عن آخرين.

58 - وأضاف قائلا إن الإرهابيين المعاصرين لا يستخدمون الأساليب التقليدية وهم على درجة عالية من التطور. ومن المعروف

لمكافحة الإرهاب واستئناف المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

52 - السيد مايك (هنغاريا): قال إن البيئة الجيوسياسية التي تُبذل فيها الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كانت معقدة بالفعل قبل جائحة كوفيد-19، ولكن العزلة الاجتماعية والضغط السياسي والاقتصادية الناجمة عن الجائحة تؤدي إلى تفاقم المظالم القائمة، وتقويض تدابير مكافحة الإرهاب، وزيادة التهديدات الإرهابية، خاصة في مناطق النزاع، حيث يكون الإرهاب أكثر انتشارا وحيث تؤدي المشاكل الموجودة مسبقا المتعلقة بالحكم والاضطرابات والقدرة المؤسسية إلى إعاقة الاستجابة.

53 - وأردف قائلا إن مكافحة الإرهاب مسؤولية وطنية في المقام الأول، ولكن التعاون الدولي والإقليمي أساسية في هذا الصدد. وقد أصبح الوجود المتزايد للإرهابيين على الإنترنت تهديدا أمنيا أكبر من ذي قبل، لأن منصات افتراضية جديدة أصبحت متاحة للإرهابيين نتيجة لهذه الجائحة.

54 - وأضاف قائلا إن هنغاريا تواصل على الرغم من الجائحة حماية أمنها، والتكيف مع التحديات الجديدة، وحماية نفسها من التحديات القديمة. ويشكل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب حجر زاوية في سياستها الخارجية والأمنية. ولما كان هدفها الشامل يتمثل في إيجاد طرق قابلة للتطبيق لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فهي تساهم في جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك بإيفاد بعثات عسكرية، وهي عضو نشط في التحالف الدولي ضد داعش. ومن أجل مواجهة الوجود الإلكتروني للإرهابيين والمتطرفين العنيفين، انضمت هنغاريا إلى نداء كرايستشيرش للعمل في أيلول/سبتمبر 2019. ومن خلال برنامج "هنغاريا تساعد"، قدمت 43 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية وإنمائية مباشرة إلى الشرق الأوسط وأفريقيا للمساعدة في جهود تحقيق الاستقرار المحلية في مناطق النزاع. وسيؤدي الاستقرار على الصعيد المحلي إلى الحد من الهجرة غير الشرعية والمخاطر ذات الصلة التي تتعرض لها أوروبا.

55 - واستطرد قائلا إن هنغاريا تؤيد المبادرات الرامية إلى فهم الجذور الإيديولوجية للإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، في إطار التحضير للأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب، استضافت هنغاريا مؤتمرا إقليميا رفيع المستوى في بودابست، حضره مشاركون من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، لدراسة استراتيجيات معالجة الظروف المؤدية إلى التطرف

خطة عام 2030، الذي سيكون بمثابة أساس للدول الأعضاء لتعزيز سيادة القانون والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

62 - ومن أجل وقف دورة العنف، يجب إدماج الإرهابيين اجتماعيا واقتصاديا. وتؤيد اليابان مبادرة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى وضع استراتيجيات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في جنوب شرق آسيا؛ ومن شأن الوثيقة الختامية ذات الصلة أن تساعد الدول الأعضاء الأخرى على تنفيذ استراتيجياتها الخاصة.

63 - واستطردت قائلة إن اليابان تدعم برنامج مكتب مكافحة الإرهاب الرامي إلى تحسين مهارات التحقيق لدى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في آسيا من خلال استخدام المعلومات المفتوحة المصدر والتوعية باستغلال الإرهابيين للتكنولوجيات الناشئة، مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية مراعاة الأصول القانونية وحقوق الإنسان.

64 - وقمع الجريمة والإرهاب البحريين أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في البحر. ولم تدخر اليابان جهدا في تعزيز قدرات هيئات إنفاذ القانون البحري في آسيا وأفريقيا، بسبل من بينها المساهمة بمبلغ 26 مليون دولار وتقديم المساعدة التقنية للبرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسوف تحمي اليابان النظام البحري القائم على القواعد من خلال متابعتها للقرار 291/75، الذي شددت فيه الجمعية العامة على ضرورة مكافحة الإرهاب لتعزيز الأمن البحري.

65 - واختتمت كلامها قائلة إن الوحدة ضرورية لمكافحة الإرهاب في أوقات عدم اليقين. وقالت إن اليابان تعرب عن تقديرها للتعاون الدولي الذي سمح لها، بالإضافة إلى التدابير المحلية القوية لمكافحة الإرهاب، بعقد دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 في طوكيو في عام 2021.

66 - السيد ليال ماتا (غواتيمالا): قال إن الإرهاب ظاهرة عالمية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وتقوض الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى عدم الاستقرار.

67 - وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد في حزيران/يونيه 2021، ساعد هيئات الأمم المتحدة على أخذ زمام المبادرة في تنفيذ ولايات مكافحة الإرهاب الصادرة عن الجمعية العامة، وحسن التنسيق في إطار فرقة العمل المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، من أجل تنفيذ استراتيجيات الأمم

جيدا استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر أيديولوجيتهم وتجنيب الشباب، وهجماتهم على أهداف غير محصنة وشبكاتهم الدولية التي لها صلات بالجريمة المنظمة. غير أن هناك بعدا جديدا يتمثل في استخدامهم للأشخاص المتعلمين والأثرياء ذوي الخلفيات التي لا تشوبها شائبة لجمع الأموال وتحقيق أهدافهم. والأدوات التي يستخدمها الإرهابيون للتسلل إلى قلوب الناس هي نفس الأدوات التي تروج لها الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء، لدى تبادل المعلومات الاستخباراتية وقواعد البيانات والخبرات، أن تأخذ في الحسبان هذه التطورات وأن تجمع مواردها لمواجهة انتشار الكراهية والعنصرية في الشبكات.

59 - واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن الأساليب الإرهابية تتسم بالوحشية، يجب ألا يتبنى من يحاربون الإرهاب هذا الخروج عن القانون ويجب أن يعززوا إنسانيتهم المشتركة. وسري لانكا ملتزمة بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بطريقة متعددة الأوجه. ويتطلب الإرهاب ردا عالميا يكون جذريا ولكنه متحضر إنسانيا. وقد جعلت مكافحة الإرهاب العالم أكثر أمنا، ولكن هناك حاجة إلى استراتيجية أكثر مباشرة لمواجهة التهديد دون الإضرار بالسيادة الوطنية وحقوق الإنسان. ويمكن كسب المزيد من خلال السعي إلى التعايش المتناغم بدلا من الاستسلام للغضب والجهل. وبما أن الإرهاب ظاهرة عالمية، يجب على واضعي السياسات أن يحققوا أقصى قدر من التعاون الدولي دون المساس بالأمن القومي، ولا سيما في مكافحة النشاط الإرهابي الذي ترعاه الدول أو تدعمه.

60 - السيدة سوجيهارا (اليابان): قالت إنه من أجل الاستعداد لمشهد مكافحة الإرهاب بعد جائحة كوفيد-19، سيحتاج المجتمع الدولي إلى استجابة متجددة متعددة الأطراف، كما أكد الأمين العام في تقريره الأخير عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد أتاح اتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75 توحيد الجهود الجماعية للدول الأعضاء وتوجيهها.

61 - وأضافت قائلة إن اليابان شددت على أهمية سيادة القانون في مساهماتها في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي آذار/مارس 2021، وعلى الرغم من الجائحة، استضافت اليابان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد اعتمد المؤتمر إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق

ومنع إساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة، ودعم حقوق الضحايا، وتزويد هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمزيد من الموارد المالية، وتعزيز التزامات الدول الأعضاء بمنع الأنشطة الإرهابية. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير فعالة لتنفيذ الاستراتيجية.

70 - وحذرت من أن هذه الإجراءات ستبوء بالفشل ما لم تُتخذ في الوقت المناسب. وأفادت بأن الهند قامت بتجربة مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي في عام 1996. ويجب على الدول أن توحد جهودها لاعتماد اتفاقية من هذا القبيل، من شأنها أن تكون بمثابة صك لإنفاذ القوانين يرمي إلى تعزيز الإطار القائم للاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب، وينبغي أن تبذل الأمم المتحدة جهداً أكبر من أجل وضعها في صيغتها النهائية في وقت مبكر. وأعربت عن أملها في أن تؤدي توصية الجمعية العامة، الواردة في قرارها 145/75، بأن تنشئ اللجنة السادسة فريقاً عاملاً لإنهاء العملية، إلى إنجاز المهمة.

71 - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يحث الأمم المتحدة على التعاون في إطار جهودها المعيارية مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وذلك أمر أساسي لوضع المعايير على الصعيد العالمي. وينبغي لفرقة العمل أن تواصل تحديد مواطن الضعف في أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجتها. والهند، باعتبارها عضواً في فرقة العمل، تجري بانتظام تقييمات وطنية للمخاطر بهدف التعرف على أساليب الإرهابيين في اجتذاب الأموال أو نقلها أو استخدامها. وقد أحرزت تقدماً كبيراً، من خلال هذه التقييمات، في تنفيذ توصيات فرقة العمل، وهي تعكف على تحديث شبكتها للاستخبارات المالية لإحالة قضايا تمويل الإرهاب إلى أجهزة إنفاذ القانون بسرعة أكبر.

72 - وأعربت عن جزعها لأن باكستان قد أساءت استعمال اللجنة مرة أخرى لتكرار سلسلة أكاذيبها بشكل يثير الاشمئزاز. فأكبر مرتكب ومؤيد للإرهاب يتكرر في زي ضحية من ضحاياه. وأدانت رد باكستان التلقائي على أي ذكر للهند، ورفضت جميع ادعاءاتها وتلميحاتها. فأقليم جامو وكشمير جزء من الهند وسيظل دائماً جزءاً منها. وأضافت أن وفد بلدها يدعو باكستان إلى وقف التطهير العرقي لأقلياتها، بما في ذلك الهندوس والمسيحيون والسيخ والبوذيون.

73 - وتابعت كلامها قائلة إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تحشد الإرادة السياسية لمكافحة الإرهاب، ويجب ألا تسمح بتبرير الإرهاب أو تمجيد الإرهابيين. ويجب إصلاح أساليب عمل اللجان المعنية بالجزءات ومكافحة الإرهاب لتحسين الشفافية والمساءلة والفعالية. ويجب التثني عن التفكير الإقصائي، لأنه يسهل تغذية نزعة

المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذاً متوازناً. ونتيجة لاتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75، سيستمر تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب.

68 - وأردف قائلاً إن القصد من الإطار القانوني الدولي هو منع إقامة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب التي تعزز استخدام الأصول المالية في أغراض خبيثة. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد من ثم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فعدم التوصل إلى اتفاق على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي يعوق استجابة المجتمع الدولي لهذه الآفة؛ وينبغي للدول وضع خلافاتها بشأن هذه المسألة جانباً من أجل التصدي للأعمال الإرهابية التي تضر الجميع بالتساوي. وينبغي تحسين التعاون على جميع المستويات لتعزيز التعليم العالي الجودة والتسامح الديني والثقافي، وتحسين حماية الأهداف غير المحصنة، وزيادة قدرة الدول على منع الإرهابيين من الحصول على المواد اللازمة لإنتاج أسلحة دمار شامل والاستعداد لهجوم تُستخدم فيه هذه الأسلحة، وتشجيع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، ودعم ضحايا الأعمال الإرهابية. واختتم كلامه معرباً عن إدانة غواتيمالا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيما كان مرتكبه ومكان ارتكابه والغرض منه.

69 - السيدة بهات (الهند): قالت إن الإرهاب ينتشر في مناطق جديدة وإن الإرهابيين يتمكنون من الوصول إلى الطائرات غير المأهولة والعملات الافتراضية والاتصالات المشفرة وغيرها من التكنولوجيات الجديدة. وبسبب ظواهر العزلة والضييق وعدم اليقين الاقتصادي الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بات العالم أكثر عرضة للخطاب الذي يغذي نزعة التطرف والدعاية المتطرفة العنيفة. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدين أعمال الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، دون استثناء. فلا يمكن أبداً تبرير هذه الأعمال، بغض النظر عن الدوافع وراء ارتكابها ومكان وزمان ارتكابها ومن يرتكبها. ولا يوجد إرهابيون أخيار، ولما كان الإرهابيون، أينما كانوا، يشكلون تهديداً للعالم بأسره، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تشارك في مكافحة الإرهاب بصورة جماعية. وأعربت من ثم عن ترحيبها باتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75؛ ورأت أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تشكل نهجاً عملياً مشتركاً لإزاء هذه الجهود. وأشارت إلى أن وفد بلدها ساهم مساهمة بناة في المفاوضات التي جرت أثناء الاستعراض السابع للاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الأحكام ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب،

مكافحة الإرهاب إلى مبدأي المسؤولية الوطنية واحترام سيادة الدول واستقلالها. ويجب عدم التغاضي عن التفسيرات الخاطئة للمادة 51 من الميثاق؛ فلا يمكن التذرع بمكافحة الإرهاب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، أو لمهاجمة أو احتلال أجزاء من أرضها.

77 - السيد إيدوكبا (نيجيريا): قال إن وفد بلده يرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75، الذي تناولت فيه الجمعية مسألة تزايد الروايات المتطرفة وخطاب الكراهية؛ والتهديدات الناشئة مثل إساءة استخدام التكنولوجيا لأغراض إرهابية وإساءة استخدام الإنترنت، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، للتجنيد؛ وأهمية التمسك بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وأضاف أن نيجيريا تشيد بمكتب مكافحة الإرهاب لاستضافته الأسبوع الثاني لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه 2021، وتؤيد عمل المكتب وتدعو إلى التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وترحب بإنشاء المكتبين البرامجين الإقليميين التابعين للمكتب في الرباط ونيروبي بهدف توفير التدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

78 - واستطرد قائلا إن الإرهاب خطر شديد يهدد السلام والأمن الدوليين. فهو يزعزع استقرار هياكل الحكم، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في التنمية. ونيجيريا ليست غريبة عن أنشطة الإرهابيين، وبخاصة جماعة بوكو حرام. وأشار إلى أن حكومة بلده نجحت في الحد من الفظائع الشنيعة التي ترتكبها هذه الجماعة من خلال استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب شرعتها في عام 2016، وهي تبقيا قيد المراقبة باستمرار. وأتاحت هذه الاستراتيجية، إلى جانب إطار للسياسة العامة وخطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته، شرعتهما في عام 2017، تحسين قدرة نيجيريا على مواجهة التهديد.

79 - وتابع كلامه قائلا إن نيجيريا أخذت زمام المبادرة في تمويل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وهي تشكيل مكافحة الإرهاب التابع للجنة حوض بحيرة تشاد. وحسنت القوة التعاون التعبوي في الكفاح ضد بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا.

80 - ومضى يقول إن نيجيريا وضعت قوانين وطنية لمحاسبة مرتكبي الإرهاب والجرائم المتصلة به وتشجيع التعاون بين الجمعية الوطنية والسلطة القضائية وأجهزة الأمن الوطني وأصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين على تعزيز تدابير العدالة الجنائية لمنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتها. ونيجيريا ملتزمة بمقاضاة جميع مرتكبي الإرهاب، بمن فيهم 5 000 من مقاتلي بوكو حرام استسلموا منذ آب/أغسطس 2021. وأنشأت مركزا لمراقبة الأسلحة الصغيرة

التطرف وتجند الإرهابيين عن طريق بث الخوف وعدم الثقة والكراهية. ويجب إدراج الأفراد والكيانات في القوائم التي تحتفظ بها لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة ورفعهم منها على أساس معايير موضوعية لا على أساس اعتبارات سياسية أو دينية. ويجب التصدي للصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب إيلاء اهتمام فوري لتمويل هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب تمويلًا كافيًا من الميزانية العادية.

74 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأضاف قائلا إن بعض الدول المعروفة جيدا قامت بتدريب مقاتلين إرهابيين وتسليحهم وتمويلهم ويسرت سفرهم إلى الجمهورية العربية السورية، حيث جلبوا الدمار والقتل. غير أن الإرهاب لا يقتصر على أي بلد بعينه؛ فهو يشكل تهديدا لجميع الدول والشعوب، ويقوض القيم الإنسانية، وينتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا. كما أنه ليس نتاجا لأي منطقة بعينها أو دين أو عرق بعينه؛ فهو ينشأ عندما يُستغل الشباب بلا رحمة ويلقنوا عقائد للنهوض بخطط عدد قليل من الدول. ومن مرتكبي الإرهاب، إضافة إلى الجماعات الإرهابية، بعض الدول التي تمارس الإرهاب الاقتصادي، في شكل تدابير قسرية انفرادية غير قانونية، والإرهاب الإعلامي، في شكل حملات تحريض وتضليل.

75 - وأشار إلى أن حكومة بلده كانت من أوائل الحكومات التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي من أجل الاتفاق على تعريف للإرهاب، وبادرت إلى المشاركة في جميع الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. والجمهورية العربية السورية طرف في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، ناهيك عن العديد من الاتفاقات الثنائية. واعتمدت طائفة من القوانين تجرم إنشاء جماعة إرهابية أو قيادتها أو الانضمام إليها أو تمويلها، أو تشجيع الأعمال الإرهابية أو الإعداد لها. وأنشئت في عام 2012 محكمة خاصة لمكافحة الإرهاب، تتماشى أساليب عملها مع المعايير الدولية.

76 - وأردف قائلا إنه يجب إنفاذ جهود مكافحة الإرهاب في جميع المجالات دون الكيل بمكيالين. فلا بد من قطع مصادر تمويل الإرهابيين، وتأمين الحدود من الحركات الإرهابية، ومواجهة التحريض الإعلامي على الإرهاب، والتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ويجب على البلدان الأصلية وبلدان الإقامة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسره أن تتحمل مسؤوليتها بإعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم ومقاضاتهم وإعادة إدماجهم. وينبغي أن تستند جهود

صعوبات اقتصادية، وأثار شعورا بالإحباط وعدم الثقة والغضب، وزاد من تعريض البيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للخطر في مناطق كانت تواجه أصلا توترات طائفية. وهذه الحالة تقضي إلى الإرهاب وتزيد من صعوبة مكافحته. ويجب من ثم على الحكومات والمجتمع الدولي أن يواصل تركيزهما وأن يخصصا المزيد من الموارد لمواجهة الأزمة الإنسانية والجائحة.

86 - وأردفت قائلة إن الإرهاب خطر يهدد السلام والأمن الدوليين منذ أمد بعيد. وتسفر أعمال الإرهاب عن خسائر فادحة في أرواح البشر وممتلكاتهم، وتتسبب الثقة والفهم اللذين يربطان البشرية. وذكرت بأن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. ويكتسب الإرهابيون نفوذا عندما يكون المهاجرون ضعفاء، والشباب عاطلين عن العمل، ويصبح معتقو الإيديولوجيات متطرفين والدين غير متسامح. ويجب على الدول الأعضاء أن تتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التصدي لدوافع الإرهاب والتطرف العنيف، ووضع حد لخطر الإرهاب، وجعل العالم مكانا أفضل.

87 - واستطردت قائلة إن نيبال، باعتبارها مسقط رأس غوتام بوذا، تؤمن بالتسامح والوئام والتعايش. وتدين أي عمل من أعمال الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، وأيا كان مرتكبه ومكان ارتكابه والغرض منه. وتتوخى في سياستها الخارجية الصداقة مع الجميع وعدم معاداة أحد، ولا تسمح باستخدام أراضيها ضد أي بلد آخر. ومن خلال إطارها المؤسسي والقانوني الداخليين لمكافحة الإرهاب، تتبع سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب والتطرف العنيف.

88 - وأفادت بأن نيبال قد أوفت بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية السبعة لمكافحة الإرهاب التي هي طرف فيها. وهي تعمل بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنع تمويل الإرهاب، وكانت قد أعدت في عام 2020 تقييما وطنيا للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تنشر بانتظام آخر المعلومات المستكملة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قوائم الجزاءات، وكانت قد اعتمدت قوانين متعلقة بالمساعدة القضائية المتبادلة وتسليم المطلوبين للتعاون في مكافحة الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية.

89 - وواصلت كلامها قائلة إن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة في بناء القدرات المالية والتكنولوجية اللازمة في مجال منع الإرهاب ومكافحته؛ ويتسم تبادل المعلومات الاستخباراتية بأنه ضروري أيضا في هذا الصدد. وأثنت على الأمم المتحدة لهيكلها الشامل المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب. فمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والأسلحة الخفيفة، ولجنة لتنسيق الأمن الإلكتروني، ووحدة استخبارات مالية لمواجهة الإرهاب وانعدام الأمن.

81 - واسترسل قائلا إن تمرد بوكو حرام الذي طال أمده أسفر عن تشريد ملايين الأشخاص، وإن وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية قامت بتحسين التنسيق مع الشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية لتقديم الدعم الإنساني للمشردين العائدين إلى شمال شرق البلد. وإذ تخسر بوكو حرام الأراضي والموارد والمقاتلين، من الضروري اتخاذ تدابير إنسانية وإنمائية لمنع ظهورها من جديد. وشكر الجهات المانحة على دعمها وشجع المجتمع الدولي على المساعدة في إعادة بناء المجتمعات المحلية.

82 - ومضى يقول إن تزايد عدد حالات الاختطاف الجماعي للطلاب من المدارس يهدد التعليم ويثني الطلاب عن الذهاب إلى المدارس. وأقام الجيش مراكز بالقرب من المدارس لحماية الطلاب من العنف. وأنشئت أماكن تعلم مؤقتة لتوفير إمكانية الحصول على التعليم دون انقطاع، لا سيما أثناء الجائحة. ونيجيريا ملتزمة بمبادرة المدارس الآمنة، وهي ستستضيف المؤتمر الدولي الرابع المعني بها في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

83 - وأفاد بأن نيجيريا، على الرغم من الجائحة، عززت تعاونها مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجال بناء القدرات، وهي تواصل العمل على نحو وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، ستقوم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، نيابة عن اللجنة، بزيارة متابعة بالحضور الشخصي والافتراضي إلى نيجيريا ستقيم خلالها تنفيذ البلد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وستناقش سبل تيسير المساعدة التقنية.

84 - واختتم كلامه قائلا إنه لا يمكن الانتصار في الحرب على الإرهاب إلا بتصميم الدول الأعضاء. وتدين نيجيريا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وجميع الأعمال الإرهابية، بما فيها الأعمال المرتكبة على أساس كراهية الأجانب والعنصرية وغيرهما من أشكال التعصب أو باسم الدين أو المعتقد، مؤكدة التزام الأديان كافة بالسلام ومصممة على إدانة التطرف العنيف.

85 - السيدة غوهيوار آريال (نيبال): قالت إن جائحة كوفيد-19 عاثت خرابا بحياة الناس وسبل عيشهم بتقليص الأنشطة الاقتصادية، وتقييد إمكانية الحصول على التعليم، وزيادة البطالة، وتعميق الفقر وأشكال عدم المساواة. وأضافت قائلة إن هذا الاضطراب أدى إلى

والجريمة يقدم المساعدة التقنية إلى نيبال ويساعد على بناء قدراتها اللازمة لإدارة الأصول المتأتية عن الجريمة. وتسهم نيبال في عمليات حفظ السلام وهي مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

90 - وفي الختام، قالت إن نيبال، التي أدرجت الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في سياساتها وأطرها الوطنية، ترحب بالاستعراض السابع للاستراتيجية وبتخاذ قرار الجمعية العامة 291/75 بتوافق الآراء. وترحب نيبال أيضاً بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بمكافحة الإرهاب، الذي عقد في عام 2021، وتدعو إلى إكمال مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي على وجه السرعة.

94 - ومضى يقول إن التزام أرمينيا بدعم الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي يتجلى في التدابير العديدة التي اتخذتها لتحسين أمن الحدود والجمارك، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسائر الالتزامات في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب على لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تكفل كفاءة وتكامل التدابير التي تتخذها المنظمة لمواجهة التهديدات الجديدة وأن تساعد الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب.

91 - السيد كنيازيان (أرمينيا): قال إن أرمينيا قدمت معلومات عن جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب، منها معلومات متعلقة بانتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى المنطقة، لإدراجها في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/76/201). وأضاف قائلاً إن الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لا سيما أثرها الاجتماعي الاقتصادي وتدبير الإغلاق الشامل على صعيد العالم وتصادم البغضاء وكراهية الأجانب والاستقطاب، قد هيأت ظروفًا مؤاتية لتغذية نزعة التطرف وتجنيد الإرهابيين، خاصة في المجتمعات التي تطرفت نتيجة لسياسات تقودها الدولة وتشجع البغضاء لأسباب إثنية ودينية وتتنقص من آدمية أمم بأكملها. ويهيئ هذا التحريض تربة خصبة لبدور التطرف والإرهاب، ويزيد من خطر الإرهاب ذي الدوافع العرقية أو الإثنية، ويزيد من ضعف المواقع الدينية والمعالم الثقافية.

95 - ورأى أن اتخاذ القرار 291/75، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها إزاء تزايد تورط المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مناطق النزاع، سيعزز الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وتتسم لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بالأهمية في محاسبة الإرهابيين، وتقييم التهديد المتطور في مختلف المناطق، ورصد امتثال الدول الأعضاء للجزاءات. ومن الأهمية بمكان التعاون مع منظمات إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجلس أوروبا، بسبل منها تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات. واختتم كلامه قائلاً إن الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001) تتيح فرصة للوقوف على التحديات وتجديد الالتزام بالتعاون في مكافحة الإرهاب. وبما أنه لا يوجد أي بلد بمنأى عن الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه لمكافحة الإرهاب بكل مظاهره.

92 - وتابع كلامه قائلاً إن إساءة استخدام الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي مثيرة للجزع. ويجب على المجتمع الدولي أن يمنع الاستخدام الخبيث للفضاء الإلكتروني لأغراض إرهابية، وذلك بالتصدي لخطاب الكراهية الذي يستهدف المجموعات الإثنية والدينية.

93 - وأشار إلى أنه، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استُخدم آلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتبقة كوكلاء في العدوان العسكري الواسع النطاق على ناغورنو - كاراباخ. وقامت أجهزة إنفاذ القانون في عدة البلدان بتوثيق تجنيد مقاتلين من الشرق الأوسط ونقلهم إلى أذربيجان، وأبلغ عنها مراقبون مستقلون ووسائل إعلام مستقلة، وورد ذلك في بيان صدر في تشرين

96 - السيد خانداميشفيلي (جورجيا): قال إن جورجيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأضاف أن جائحة كوفيد-19 زادت من التهديدات المتصلة بالإرهاب والتطرف العنيف. ولا بد من زيادة العزم الدولي والتعاون المتعدد الأطراف الشامل لجميع لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، ولذلك يرحب وفد بلده باتخاذ

انتشار الإرهاب، وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ودعا الاتحاد الروسي إلى تمكين آليات الرصد الدولية من الوصول الفوري دون عوائق إلى منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية/تسخينفالي في جورجيا، وإلى الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس 2008. وقال إن حكومة بلده ملتزمة، في ظل التحديات التي يفرضها هذا الاحتلال الأجنبي، بالجوء إلى جميع الآليات الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذ السياسات اللازمة لمكافحة التهديد المشترك المتمثل في الإرهاب.

100 - السيد ليو يانغ (الصين): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن ممثلة الولايات المتحدة أساءت استخدام منبر اللجنة ووجهت إلى الصين اتهامات لا أساس لها فيما يتعلق بشينجيانغ. وأضاف أن الصين ترفض رفضاً قاطعاً هذه الاتهامات، التي لا أساس لها من الصحة والخاطئة تماماً. فشينجيانغ تعاني معاناة شديدة من الإرهاب والتطرف. فقد وقعت هناك آلاف الحوادث الإرهابية العنيفة منذ تسعينيات القرن الماضي. والقضايا المتعلقة بشينجيانغ لا تتصل بحقوق الإنسان أو الإثنيات أو الأديان بل بمكافحة الإرهاب ومكافحة الانفصال والقضاء على نزعة التطرف. واتخذت الصين سلسلة من التدابير الوقائية لمكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف استندت فيها إلى تجربة المجتمع الدولي. وطبقت مفهوماً تدعو إليه الأمم المتحدة، وهو استخدام التعليم الإنمائي وغيره من الموارد لاحتواء الإيديولوجيات المتطرفة. وأوضح أن هذه التدابير كانت متمشية تماماً مع مبادئ وروح سلسلة من القرارات الدولية لمكافحة الإرهاب، بما فيها القرارات المتصلة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكان القصد منها القضاء على الظروف المنشئة للإرهاب والتطرف. وقد تحققت نتائج إيجابية، إذ لم تحدث حالة واحدة من العنف والإرهاب في شينجيانغ خلال السنوات الأربع الماضية. وهذا هو أفضل سبيل لحماية الحقوق الأساسية، مثل الحقوق في الحياة والصحة والتنمية، للمجموعات الإثنية كافة، بما في ذلك الإيغور.

101 - وأردف قائلاً إن الكذب تظل كذبة، ولو كُزرت ألف مرة. فالمنارة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة باسم حقوق الإنسان، ومحاولتها الرامية إلى احتواء تنمية الصين من خلال قضايا متعلقة بشينجيانغ، لا تحظى بالشعبية ولن تتجح. ولا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، ويتعين على جميع البلدان أن تتعاون بدلاً من المواجهة. وفي ختام كلمته، قال إن وفد بلده ينصح

قرار الجمعية العامة 291/75. وقال إن جورجيا قدمت مساهمات هائلة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان. ويجب الآن مضاعفة الجهود الدولية لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتركيز على الوقاية.

97 - وأردف قائلاً إنه بالرغم من أن الأثر المباشر للإرهاب في جورجيا يقدر باعتباره ضئيلاً، فإنه ليس ثمة بلد محصن ضد ما يشكل تهديداً عالمياً حقيقياً للسلام والأمن الدوليين. وقال إن حكومة بلده تعمل لهذا السبب على وضع تدابير منسقة لمواجهة مشهد الإرهاب المتغير باستمرار. ولمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، قامت بتحسين الإطار التشريعي، واتخذت تدابير في مجال إنفاذ القانون، وكفلت التنسيق الفعلي على الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي والدولي. وفي مجال الوقاية والحد من التهديدات، تقوم الحكومة بتحديث استراتيجيتها الوطنية وخطة العمل ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعكف على صياغة استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة والمجتمع المدني، لمكافحة التهديدات المتغيرة. وفي عام 2019، أنشأت جورجيا آلية قانونية لمقع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ووافقت أيضاً على تقرير وطني لتقييم المخاطر، يقدر فيه أن مخاطر تمويل الإرهاب في البلد ضئيلة، وعلى خطة عمل ذات صلة.

98 - وأردف قائلاً إن لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تشكلت جورجيا عضواً فيها، قامت بتقييم التقدم الذي أحرزته جورجيا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خلال زيارة ميدانية إلى تبليسي في عام 2019. وفي أيلول/سبتمبر 2020، ذكرت لجنة الخبراء، في تقرير التقييم المتبادل الذي استند إلى التقييم المذكور، أن جورجيا حققت قدراً كبيراً من الفعالية في التحقيق في تمويل الإرهاب ومقاضاة مرتكبيه.

99 - وتابع كلامه قائلاً إن احتلال الاتحاد الروسي بشكل غير مشروع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا يمنع حكومة بلده من الاضطلاع بأنشطتها في جميع أنحاء إقليم جورجيا. وأشار إلى أن المناطق المحتلة تقع خارج نطاق سيطرة حكومة بلده ولا يمكن لآليات الرصد الدولية الوصول إليها، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، على الرغم من الولاية الواضحة المسندة إلى البعثة للوصول إلى تلك المناطق. وأضاف أن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في تلك المناطق تهيئ أرضية خصبة للأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك

الولايات المتحدة بالتوقف عن نشر الشائعات، وإنهاء حملة التشهير التي تشنها، والتخلي عن المعايير المزدوجة، والمشاركة بصورة بنّاءة في التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب.

زُفعت الجلسة الساعة 17:50.

---